من الشراكة القسرية إلى الحرب: الجذور التاريخية لصراع البرهان وحميدتي

1. مقدمة تحليلية: لماذا فهم التاريخ ضروري لفهم الحرب الحالية؟

شهدت السودان اندلاع حرب مدمرة في 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية (الجيش النظامي بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان) وقوات الدعم السريع (الميليشيا شبه النظامية بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو الشهير بـ«حميدتي»). لفهم جذور هذا الصراع الحالي، ينبغي العودة إلى السياق التاريخي الذي أدى إليه، إذ لم يبدأ الخلاف بشكل مفاجئ في أبريل 2023 وإنما جاء كنتيجة تراكمات طويلة. إن تفكيك العلاقة بين المؤسستين العسكريتين – القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) – يعد مفتاحًا لفهم جذور الحرب الحالية. فهذه ليست مجرد خصومة شخصية بين البرهان وحميدتي، بل صراع على النفوذ بين مؤسستين عسكريتين متوازيتين داخل الدولة (Chatham House, 2022)

تاريخ السودان الحديث حافل بالانقلابات العسكرية والصراعات المسلحة؛ فمنذ الاستقلال عام 1956 شهدت البلاد نحو 35 محاولة انقلابية (نجح منها سبعة)، ما يعكس بيئة سياسية مضطربة هيأت المسرح لظهور مراكز قوى عسكرية موازية. ضمن هذا السياق، قام نظام الرئيس السابق عمر البشير باتباع إستراتيجية "تمكين" (Tamkeen) لترسيخ سلطته الاستبدادية، ارتكزت على إضعاف المؤسسات المستقلة وبخاصة الجيش، وتكريس الموالين في مفاصل الدولة، والسيطرة على الاقتصاد، وتوسيع دور الميليشيات الموازية. هذه السياسات أضعفت الجيش النظامي بشكل متعمد لمنع أي انقلاب داخلي، وفي الوقت نفسه أطلقت العنان لقوات غير نظامية لقمع التمردات والاحتجاجات الشعبية بالقوة. وبذلك تشكلت علاقة شراكة قسرية وغير متكافئة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع خلال فترة البشير – وهي العلاقة التي انقلبت لاحقًا إلى مواجهة دامية (Center for Contemporary Arab Studies, 2021).

بعد إسقاط نظام البشير في 2019، دخل السودان مرحلة انتقالية حاولت فيها قوى مدنية قيادة البلاد بالشراكة مع العسكر، غير أن تلك المرحلة شهدت تنافسًا خفيًا بين الجيش النظامي وحميدتي وقواته، وهو تنافس تفاقم مع التحولات السياسية منذ 2019 وحتى تفجر الحرب. لذا فإن فهم الخلفيات التاريخية – من نشأة قوات الدعم السريع وأدوارها في عهد البشير، مرورًا بالشراكة الهشة بين البرهان وحميدتي بعد 2019، ووصولاً إلى الخلافات حول دمج القوات – ضروري لتفسير لماذا انهارت تلك الشراكة القسرية وتحولت إلى حرب مفتوحة (Al Jazeera Mubasher, 2023).

2. النشأة الأولى: من الجنجويد إلى قوات الدعم السريع (2003–2013)

ظهرت البدايات الأولى لقوات الدعم السريع في إقليم دارفور غربي السودان خلال الصراع الدامي الذي اندلع هناك في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. في عام 2003 تصاعد تمرد الحركات المسلحة في دارفور – مثل حركة العدل والمساواة (JEM) وغيرها – احتجاجًا على تهميش الإقليم. وردًّا على ذلك، قام نظام عمر البشير بتسليح ميليشيات قبلية عُرفت باسم الجنجويد واستخدامها كقوات غير نظامية لمساندة الجيش في قمع التمرد. وقد ارتكبت ميليشيات الجنجويد فظائع واسعة في دارفور وصفتها

المنظمات الدولية بحملة إبادة جماعية؛ حيث تقدر الأمم المتحدة أنّ النزاع أوقع حوالي 300 ألف قتيل وأدى إلى نزوح 2.5 مليون شخص بين عامي 2003 و2005. برز في تلك الفترة اسم موسى هلال كأحد أبرز قادة الجنجويد (وهو زعيم قبيلة المحاميد العربية بدارفور)، إلى جانب صعود نجم محمد حمدان دقلو (حميدتي) المنحدر من قبيلة الرزيقات. كان حميدتي يعمل بتجارة الإبل وحماية القوافل، ولكنه انخرط في القتال ضمن مليشيات دارفور واكتسب نفوذًا متزايدًا (Al Jazeera, 2023; Global Witness, 2019).

خلال الفترة 2003–2005 أصبح حميدتي قائدًا لإحدى كتائب الجنجويد وأثبت قدرته الميدانية، لكنه أيضًا تورط في انتهاكات جسيمة ضد المدنيين في دارفور بحسب تقارير دولية. حتى أن اسمه ورد في وثائق المحكمة الجنائية الدولية ضمن حيثيات اتهام البشير بجرائم حرب وإبادة. في عام 2007 وقع خلاف بين حميدتي وحكومة البشير بسبب مستحقات مالية لمقاتليه، أدى إلى تمرد حميدتي لفترة قصيرة. غير أنّ الحكومة سارعت إلى استيعابه مجددًا عبر اتفاق سلام عام 2008 تم بموجبه دمج جزء من قواته – قوامها نحو 3000 مقاتل – في صفوف الجيش النظامي مع وعود بدفع رواتبهم. عادت العلاقة وتحسنت بين حميدتي ونظام البشير بعد هذا الاتفاق، وتمت ترقيته في مراتب الميليشيا الموالية للحكومة (Verfassungsblog, 2020).

مع تجدد النزاع في دارفور عام 2013، قرر البشير إعادة هيكلة مليشيات الجنجويد ضمن كيان أكثر تنظيمًا وولاءً مباشرًا له. ففي ذلك العام (2013) أصدر البشير مرسومًا رئاسيًا بتحويل قوات حميدتي إلى قوة نظامية شبه مستقلة تحت اسم "قوات الدعم السريع". كانت نواة هذه القوة الجديدة حوالي 5000 عنصر معظمهم من مقاتلي الجنجويد السابقين، وتم تزويدهم بالأسلحة والعربات على نحو أفضل، ووُضعت قوات الدعم السريع تحت إمرة البشير المباشرة وليس تحت قيادة الجيش التقليدية. حتى أن البشير منح حميدتي لقبًا خاصًا هو "حِمايتي" (أي "الشخص الذي يحميني")، في إشارة دالة إلى الدور المناط بتلك القوات كمليشيا رئاسية لحماية النظام من أي خطر داخلي. وهكذا يمكن القول إن قوات الدعم السريع نشأت كـ"مشروع عسكري موازٍ" أعدّه البشير ليكون بمثابة حارس شخصي للنظام ووسيلة لموازنة نفوذ الجيش. وقد لعبت هذه القوات دورًا فعالًا في عدة جبهات؛ فإلى جانب استمرارها في حروب دارفور، تم نشرها في جنوب كردفان والنيل الأزرق لمحاربة المتمردين هناك، بل واستخدمت لقمع احتجاجات داخلية (مثل مظاهرات سبتمبر 2013 ضد رفع الدعم عن الوقود حيث قتلت القوات الحكومية حينها أكثر من 170 متظاهر)، ما كشف اعتماد النظام المتزايد على المليشيا لقمع أي حراك معارض (Al Jazeera Mubasher, 2021).

تميز حميدتي خلال تلك الفترة بطموح شخصي مقرون بولاء تكتيكي للبشير. وبدافع تعزيز نفوذه، دخل أيضًا في منافسة مع قائده السابق موسى هلال. اشتد التنافس بينهما خصوصًا بعد اكتشاف الذهب في جبل عامر بشمال دارفور عام 2012. سيطر موسى هلال في البداية على مناجم جبل عامر واستولى عليها بقوة السلاح، ما أسفر عن نزاعات دامية راح ضحيتها المئات من قبيلة بني حسين المالكة للأراضي هناك. أصبح الذهب مصدر ثراء كبير لهلال ومقاتليه. شعر البشير بخطر ثراء هلال واستقلاليته المتزايدة، فقرر دعم حميدتي كقوة موازنة. وبالفعل اندلع صراع بين حميدتي وهلال للسيطرة على جبل عامر، انتهى في نوفمبر 2017 باعتقال موسى هلال على يد القوات الحكومية بدعم من قوات حميدتي. إثر ذلك، بسطت قوات الدعم السريع سيطرتها الكاملة على مناجم جبل عامر ونهبت مواردها الغنية، مما جعل حميدتي وعائلته من أكبر المنتفعين من تجارة الذهب في السودان (Al Jazeera Mubasher, 2021).

جدير بالذكر أنه في عام 2017 شكّل الذهب نحو 40٪ من صادرات السودان الكلية، وبالتالي فإن استحواذ حميدتي على جزء مهم من تلك الموارد عزز قوته المالية بشكل هائل. وقد أنشأ حميدتي في تلك الفترة شركة تجارية عائلية باسم "الجنيد" تدير استثماراته في الذهب والتعدين، وأصبحت عائدات الذهب مصدر التمويل الأبرز له ولقواته. بفضل هذه الثروة المالية المستجدة، تمكنت قوات الدعم السريع من التجهيز بشكل أفضل، فاشترت مثلاً أسطولًا من مئات المركبات رباعية الدفع (قرابة 1000 شاحنة بيك-آب) سهلة التحويل إلى عربات عسكرية مسلحة، مما زاد من قدرتها على التحرك السريع والانتشار مقارنةً بوحدات الجيش التقليدي (Global Witness, 2019).

هكذا، بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبداية العقد الثاني، كانت قد ترسخت معادلة قوى جديدة داخل النظام: جيش نظامي تقليدي لكنه مُضعف بفعل سياسات البشير التي أقصت العديد من مهنييه وقلصت تسليحه مقارنة بالاهتمام بالرعاية الرئاسية، وفي المقابل قوة مسلحة موازية حديثة العهد نسبياً لكنها شديدة الولاء للرئيس وممولة جيدًا ومستقلة التنظيم. هذه الازدواجية في منظومة الأمن السودانية كانت بمثابة قنبلة موقوتة: فرغم عمل الجيش وقوات الدعم السريع جنبًا إلى جنب ظاهريًا تحت مظلة نظام البشير، حملت هذه التوليفة بذور صراع مستقبلي على من يحتكر القوة والسلاح في البلاد.

3. الشرعنة الرسمية للقوة: قانون الدعم السريع 2017

ظلّت قوات الدعم السريع منذ تشكيلها عام 2013 قوة شبه عسكرية تدين بالولاء مباشرةً لرئيس الجمهورية عمر البشير وجهاز أمنه، مع استقلالية كبيرة في تحركاتها وتمويلها. وبمرور الوقت وتزايد نفوذ حميدتي، بدأ بعض قادة الجيش التقليدي ينظرون بقلق إلى تنامي هذه القوة الموازية داخل الدولة. في محاولة لإعطاء غطاء قانوني لوضع قوات الدعم السريع وتهدئة المخاوف داخل الجيش، صدر في يناير 2017 قانون رسمي ينظم وضع هذه القوات. نص القانون على تبعية قوات الدعم السريع للجيش السوداني ومنحها وضع "قوة خاصة" ضمن المنظومة العسكرية. لكنه في الوقت نفسه كرّس استقلاليتها المالية والإدارية وأبقَى قيادتها تحت إمرة رئيس الجمهورية مباشرة. بمعنى آخر، جاء القانون بصيغة متناقضة تجمع بين دمج القوات شكليًا في القوات المسلحة وإبقائها فعليًا ككيان مستقل يأتمر بأمر البشير شخصيًا (Enough Project, 2017).

عمليًا، بعد قانون 2017، أصبحت قوات الدعم السريع اسميًا تتبع للجيش لكن فعليًا لها هيكل قيادي وتمويلي مستقل. ظل حميدتي قائدًا عامًا لهذه القوات برتبة عسكرية رسمية (رُقّي إلى رتبة لواء ثم فريق)، واستمر في الحصول على مخصصات مالية مباشرة من رئاسة الجمهورية ومن مصادر دخلها الخاصة (كعائدات الذهب). كما نص القانون على إمكانية دمج قوات الدعم السريع في الجيش بقرار من رئيس الجمهورية "في أي وقت"، لكن هذا البند بقي نظريًا ولم يُنفذ مطلقًا في عهد البشير. في المقابل، أثار اتساع نفوذ حميدتي وتضخم قواته استياء بعض قيادات الجيش الذين رأوا في ذلك خطرًا على تسلسل القيادة العسكرية التقليدي. فقد بات واضحًا أنه بموازاة الجيش النظامي تشكّلت قوة ضاربة لديها تسليح ثقيل نسبيًا وقاعدة مقاتلين تتسع بسرعة (Verfassungsblog, 2020).

وتشير تقديرات إلى أنه بحلول أواخر العقد الثاني من القرن 21، تراوح حجم قوات الدعم السريع بين 40 إلى 100 ألف مقاتل منتشرين في أنحاء السودان – وهو رقم يقارب حجم الجيش نفسه. هذا الواقع زرع بذور التنافس والشكوك بين المؤسستين، رغم استمرار ولائهما الظاهري المشترك لعمر البشير حتى نهاية حكمه (Al Jazeera Mubasher, 2021; Al Jazeera, 2023).

من جهة أخرى، استمر حميدتي في تعزيز نفوذه الاقتصادي والسياسي مستفيدًا من وضعه الخاص. فبالإضافة إلى سيطرته على مناجم الذهب، حصلت قوات الدعم السريع على امتيازات رسمية؛ منها تكليفها بمهام حراسة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، خاصة على الحدود مع ليبيا وتشاد. وقد جاء هذا التكليف كجزء من تعاون نظام البشير مع الاتحاد الأوروبي للحد من تدفق المهاجرين عبر السودان، الأمر الذي جعل الدعم السريع مؤهلًا للحصول على دعم وتدريب وتمويل ضمن برامج أوروبية . هكذا أسهمت العوامل الدولية أيضًا في شرعنة دور قوات الدعم السريع كجزء من أجهزة الأمن السودانية. ورغم ذلك، بقيت النظرة الشعبية لهذه القوات سلبية عمومًا بسبب سجلها العنيف في دارفور ومناطق أخرى. حتى أن منظمة هيومن رايتس ووتش وصفت مقاتلي الدعم السريع في أحد تقاريرها بأنهم «رجال بلا رحمة» بسبب انتهاكاتهم ضد المدنيين. كل هذه التوترات الكامنة بين القوات المسلحة الرسمية وهذه القوة الموازية المصنوعة من رحم الجنجويد شكلت خلفية المشهد قبل سقوط نظام البشير، وكانت تنتظر الشرارة التي ستكشفها للعلن (Enough Project, 2017; Enough Project, 2018).

4. ثورة ديسمبر 2018 وسقوط نظام البشير

في ديسمبر 2018، اندلعت في السودان شرارة ثورة شعبية عارمة نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار الخبز والوقود. عمّت المظاهرات والاعتصامات أرجاء البلاد مطالبةً برحيل نظام عمر البشير الذي حكم السودان بقبضة حديدية لمدة 30 عامًا. وجد البشير نفسه في وضع حرج، ومع تصاعد الضغط الجماهيري وتحول الاعتصام أمام القيادة العامة للجيش في الخرطوم إلى مركز للحراك الثوري في أبريل 2019، تدخل الجيش وقوات الدعم السريع معًا للإطاحة بالبشير في 11 أبريل 2019. شكّل هذا التحرك ما سُمّي بـ"قرار اللجنة الأمنية" التي تضم قادة الوحدات العسكرية والأمنية (بمن فيهم حميدتي). هكذا سقط البشير عبر تحالف بين الجيش النظامي بقيادة الفريق البرهان ونائبه حميدتي قائد الدعم السريع، فيما اعتبره البعض "زواج مصلحة" مؤقت بين القوتين اللتين سعى البشير دومًا للتفريق بينهما (Verfassungsblog, 2020; Reuters, 2019).

عقب إسقاط البشير، ظهر المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ونائبته الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي). كان هذا المجلس يضم قادة الجيش والدعم السريع وأجهزة أمنية أخرى، وتولى إدارة البلاد بشكل مؤقت. وعلى الرغم من وحدة موقف البرهان وحميدتي في تلك اللحظة ضد عدو مشترك (نظام البشير)، إلا أن بوادر التنافس بينهما لم تختفِ تمامًا. برزت تباينات في الأدوار والنفوذ داخل المجلس العسكري: فالبرهان كقائد للجيش أصبح رئيس المجلس الانتقالي والقائد العام بحكم الأمر الواقع، بينما حميدتي نائبًا له لكنه تمتع بنفوذ واسع واحتفظ بقواته وتركيبته المستقلة (Al Jazeera Mubasher, 2021).

يشير بعض المحللين إلى أن حميدتي سعى منذ البداية إلى ترسيخ صورته كزعيم مؤثر وليس مجرد تابع للبرهان، مستفيدًا من ثروته الكبيرة وعلاقاته الإقليمية. على سبيل المثال، أعلن حميدتي في منتصف 2019 أنه قدم دعمًا ماليًا ضخمًا لإنقاذ الاقتصاد السوداني المنهار، بما في ذلك إيداع مبلغ 1.027 مليار دولار في البنك المركزي السوداني من أموال قوات الدعم السريع. وقد صرّح حميدتي آنذاك قائلاً: "وضعنا 1.027 مليار دولار في بنك السودان... هذه الأموال موجودة ومتاحة الآن"، موضحًا أن مصادر هذه الأموال تشمل رواتب جنوده المشاركين في القتال الخارجي (في اليمن) وعائدات استثمارات الذهب. مثل هذه الخطوات عززت صورة حميدتي كلاعب اقتصادي قوي إلى جانب نفوذه العسكري (Global Witness, 2019).

على الصعيد السياسي، وجد المجلس العسكري الانتقالي نفسه تحت ضغط الشارع الذي واصل اعتصامه للمطالبة بتسليم السلطة لحكومة مدنية. وبعد أسابيع من الشد والجذب، دخل الجيش وقوات الدعم السريع في مفاوضات مع قوى إعلان الحرية والتغيير (وهي

التحالف المدني الذي قاد الحراك) تحت وساطة إقليمية. وأفضت المفاوضات إلى توقيع اتفاق تقاسم للسلطة في أغسطس 2019 عرف باسم الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية. بموجب هذا الاتفاق، تشكّل مجلس سيادي مختلط من 11 عضوًا (5 عسكريين يعيّنهم الجيش و5 مدنيين تختارهم قوى الحرية والتغيير، وعضو مدني يتفق عليه الطرفان). أصبح الفريق البرهان رئيسًا للمجلس السيادي للفترة الأولى (21 شهرًا) على أن تنتقل رئاسة المجلس إلى المدنيين لاحقًا، وتم تعيين الخبير الاقتصادي عبد الله حمدوك رئيسًا للوزراء. أما حميدتي فنُصِّب نائبًا لرئيس المجلس السيادي (أي نائبًا للبرهان) محتفظًا بذات الترتيب الذي كان عليه في المجلس العسكري. بدت هذه التوليفة وكأنها ترسخ شراكة رسمية بين البرهان وحميدتي في قمة هرم السلطة، لكنها كانت شراكة حذرة تحمل في طياتها بذور خلاف على المدى البعيد (Verfassungsblog, 2020).

أول اختبار خطير لعلاقة الرجلين جاء في يونيو 2019 أثناء فض اعتصام القيادة العامة في الخرطوم. ففي فجر الثالث من يونيو (قبل توقيع الاتفاق مع المدنيين)، قامت قوات مسلحة بفض الاعتصام السلمي أمام مقر القيادة العامة بالقوة المفرطة، مما أدى إلى وقوع مجزرة مروعة راح ضحيتها أكثر من 120 شهيدًا من المعتصمين، وأُلقيت جثث العديد منهم في نهر النيل. وُجّهت أصابع الاتهام الرئيسية إلى قوات الدعم السريع في ارتكاب هذه المجزرة بالتواطؤ مع عناصر المجلس العسكري، نظرًا للسمعة القمعية التي حازت عليها تلك القوات ولمشاهد عرباتها وهي تنتشر في شوارع الخرطوم آنذاك. نفى حميدتي مسؤوليته المباشرة عن فض الاعتصام واتهم "طرفًا ثالثًا" بتدبير ما جرى، بينما تبرأ البرهان أيضًا من إصدار أوامر باستخدام القوة.

شكلت هذه الحادثة محطة مفصلية كشفت التناقضات بين الطرفين: فمن جانب تضررت صورة حميدتي بشدة في نظر الشارع المدني السوداني الذي رأى فيه الجاني الأكبر في المجزرة، ما دفعه لاحقًا لمحاولة تحسين صورته والتقرب للمدنيين؛ ومن جانب آخر أدت الضغوط المحلية والدولية إلى إضعاف موقف المجلس العسكري ككل، فاضطر البرهان وحميدتي إلى القبول بالعودة لمسار التفاوض وتوقيع الاتفاق السياسي مع المدنيين بعد أسابيع. لكن ظلال مجزرة اعتصام الخرطوم 2019 ظلت حاضرة، وتسببت في توتر خفي بين البرهان وحميدتي، إذ شعر الأخير أنه حُمل وزر الفضيحة أمام الرأي العام بينما نجا البرهان نسبيًا، وربما أثّر ذلك على مستوى الثقة بينهما (Al Jazeera Mubasher, 2021; Chatham House, 2020).

5. الشراكة المتوترة في المرحلة الانتقالية (2019–2021)

مع بداية الفترة الانتقالية في أغسطس 2019، تأسست رسميًا شراكة حكم بين المكوّن العسكري (البرهان وحميدتي) والمكوّن المدني (حكومة حمدوك). ظاهريًا، عمل البرهان كرئيس مجلس السيادة وحميدتي كنائبه بتناغم إلى حد معقول في العامين 2019 و2020، خصوصًا في مواجهة تحديات مثل محاولات انقلابية فاشلة هنا وهناك، وتسيير شؤون الدولة اليومية. واستمر التنسيق بين الجيش والدعم السريع في ملفات الأمن الداخلي والسلام مع الحركات المتمردة (مثلاً شارك حميدتي في مفاوضات جوبا للسلام مع فصائل دارفور). لكن وراء الكواليس، لم يكن التوتر غائبًا عن علاقة الطرفين. فقد استمر التنافس المكتوم على بسط النفوذ داخل السلطة الانتقالية: البرهان يستند إلى مؤسسة الجيش النظامي صاحبة الشرعية التاريخية في الحكم، وحميدتي يستند إلى قوة الدعم السريع ذات الانتشار الواسع والموارد المالية الضخمة.

خلال تلك الفترة، توسع حميدتي اقتصاديًا بشكل أكبر؛ إذ أحكم سيطرته على تجارة الذهب عبر شركة الجنيد العائلية، ودخل في شراكات تجارية جديدة، كما مدّ جسور العلاقة مع دول إقليمية مؤثرة. فقد استمرت قواته في القتال في حرب اليمن إلى جانب التحالف السعودي-الإماراتي (مقابل دعم مالي كبير من الإمارات والسعودية)، مما درّ على حميدتي مكاسب مالية وسياسية عززت موقفه

داخل السودان وخارجه. كذلك أقام حميدتي علاقات مع شخصيات نافذة في دول الجوار (كمسؤولين في تشاد وأفريقيا الوسطى)، ومع قوى دولية (مثل زيارة نائبه لأسرائيل سرًا في 2020، وزيارة حميدتي نفسه لموسكو في 2022 حيث عرض التعاون مع روسيا) – وكلها خطوات أكسبته نفوذًا مستقلًا عن الجيش وحاكم الفترة الانتقالية البرهان (Global Witness, 2019).

في المقابل، وجد البرهان نفسه في وضع معقد: فهو رئيس الدولة فعليًا لكنه يشارك السلطة مع المدنيين من جهة ومع حميدتي من جهة أخرى. ضمن الجيش السوداني ذاته، تزايدت المخاوف من تمدد نفوذ الدعم السريع. الكثير من الضباط رأوا أن حميدتي صار يتدخل في صلاحيات سيادية، مثل تعيين حكام الولايات (فقد نقلت تقارير أنه كان لحميدتي كلمة مرجحة في اختيار بعض المحافظين خلال المرحلة الانتقالية) (Al Jazeera Mubasher, 2021). كما شعر الجيش أن حميدتي يبني إمبراطورية موازية داخل الدولة: جيش موازٍ واقتصاد موازٍ وعلاقات خارجية مستقلة.

ومع ذلك، ظل البرهان وحميدتي حليفين ظاهريًا خلال هذه الفترة، توحدهما المصلحة المشتركة في إضعاف نفوذ المدنيين والحفاظ على امتيازات المؤسسة العسكرية بشقيها. فمثلاً وحّد الطرفان جهودهما لإبطاء عملية الإصلاح الأمني ودمج القوات التي طالب بها المدنيون، لأن كلاهما أدرك أن تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة يعني خسارة نفوذهما وربما المساءلة عن الانتهاكات السابقة. بهذا المعنى، مثّل البرهان وحميدتي ثنائيًا براغماتيًا يحاول كل منهما الاستفادة من الآخر مع التحسب لانقلابه عليه في أي لحظة (Chatham House, 2020).

خلال عامَي 2020 و2021، ورغم الهدوء النسبي في علاقة الرجلين، ظهرت إشارات إعلامية متفرقة عن خلافات تحت السطح. أحد أبرز الملفات الحساسة كان ملف دمج قوات الدعم السريع في الجيش: إذ نصت الوثيقة الدستورية الانتقالية على دمج كل القوات العسكرية في كيان وطني واحد بإشراف مدني خلال الفترة الانتقالية. لكن هذا البند ظل معلقًا دون تنفيذ، وظهر أن كلا من البرهان وحميدتي كان يماطل فيه لأسبابه الخاصة – البرهان بصفته قائد الجيش قد لا يمانع مبدئيًا دمج الدعم السريع لكنه يريدها عملية سريعة تحجم نفوذ حميدتي، وحميدتي يدرك أن الدمج يعني نهايته كقائد مستقل لذا يفضّل تأجيله لأطول مدة ممكنة. وهكذا استمرّت لعبة شد الحبل الخفية بينهما: تعاون في العلن وصراع نفوذ في الخفاء (Chatham House, 2021).

6. منعطف 2021: انقلاب 25 أكتوبر

في صباح 25 أكتوبر 2021، نفذ الفريق عبد الفتاح البرهان بمساندة عسكرية من قوات الدعم السريع انقلابًا أطاح بالشق المدني من الحكومة الانتقالية، حيث تم اعتقال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وعدد من الوزراء والسياسيين. أعلن البرهان حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء، منهياً فعليًا اتفاق تقاسم السلطة مع المدنيين. شكّل هذا الحدث نقطة تحول كبيرة: فقد عاد المكون العسكري منفردًا للحكم، ولكن هذه المرة بدون واجهة مدنية وبتحالف مفتوح بين البرهان وحميدتي. ظهر الرجلان معًا في بيانات ومؤتمرات صحفية يؤكدان ضرورة تدخل الجيش لحماية البلاد من "الفوضى" وواعدين بتنظيم انتخابات في 2023 لتسليم السلطة للمدنيين. في البداية، بدا أن الجيش وقوات الدعم السريع استعادت وحدتها ضد خصم مشترك هو القوى المدنية المطالبة بالديمقراطية. وتعزَّز هذا التصور مع قمع الجيش والدعم السريع معًا للاحتجاجات الشعبية الرافضة للانقلاب والتي واجهت عنفًا مفرطًا خلّف عشرات الشهداء من المتظاهرين خلال أواخر 2021 ومطلع 2022 (Verfassungsblog, 2021; Verfassungsblog, 2022).

إلا أن هذا الوفاق العسكري لم يدم طويلاً؛ فسرعان ما عادت التباينات للسطح بين البرهان وحميدتي. أحد أسباب ذلك هو أن انقلاب 2021 أتاح لفلول نظام البشير (الإسلاميين) العودة إلى الواجهة في أجهزة الدولة. فبغياب المدنيين من السلطة، تمكن العديد من قيادات حزب المؤتمر الوطني المحلول ومنتسبي الأجهزة السابقة من التسلل إلى مواقع مؤثرة في الحكومة والإدارة. وقد أثار هذا الأمر حفيظة حميدتي بشكل خاص، إذ شعر أن عودة الإسلاميين تعني تهديدًا له شخصيًا باعتبارهم تاريخيًا يعارضون تمدده. صرّح حميدتي علنًا في أكثر من مناسبة بأنه نادم على المشاركة في انقلاب 25 أكتوبر وأنه لم يكن يتصور عودة "الكيزان" (الإسلاميين) بهذا الشكل (Reuters, 2023).

في مطلع 2022 بدأ حميدتي يتخذ نبرة خطاب مختلفة عن البرهان: فبينما تودد البرهان للإسلاميين ضمنًا وسعى لطمأنة مصر ودول الجوار بأن الجيش يمسك بزمام الأمور، بدأ حميدتي يطرح نفسه كحليف للقوى المدنية (أو على الأقل كطرف محايد) داعيًا لحوار ووفاق وطني. واتهم حميدتي ضمنًا البرهان بأنه يسعى لحماية بقايا نظام البشير. هكذا أخذ الانقسام يتعمق بين الرجلين: البرهان يرسخ علاقته بالتيار الإسلامي داخل الجيش وخارجه لضمان دعمهم له، وحميدتي يقترب من خطاب الثورة والمدنيين لكسب شرعية شعبية يفتقدها تاريخيًا.

في الوقت ذاته، احتدم الخلاف حول قضية دمج قوات الدعم السريع في الجيش التي أصبحت أكثر إلحاحًا بعد الانقلاب. فقد بات واضحًا أنه لا يمكن لاستقرار الحكم العسكري أن يستمر بوجود قوتين مسلحتين كبيرتين منفصلتين. بدأ البرهان يطرح علنًا ضرورة الدمج السريع "لتوحيد الجيش"، وأشار قادة الجيش إلى خطة لدمج الدعم السريع خلال فترة قصيرة (تردد ذكر سنتين كإطار زمني من طرف مقربين من البرهان). أما حميدتي فتحفظ بشدة، واقترح أن تتم عملية الدمج تدريجيًا على مدى 10 سنوات على الأقل حفاظًا على خصوصية قواته. هذا التباين الصارخ (عامين مقابل عشرة أعوام) تحول إلى محور صراع معلن بين الجانبين أواخر 2022. وقد اعتبر حميدتي مطلب الجيش بالدمج السريع محاولة لإقصائه وتفكيك قوته، فيما رأى الجيش إصرار حميدتي على التأجيل بأنه طموح للبقاء قوة موازية تُضعف سيادة القوات المسلحة على المدى الطويل (Chatham House, 2022).

أضف إلى ذلك خلافًا آخر لا يقل أهمية ظهر بينهما، وهو من سيكون القائد الأعلى للقوات خلال فترة الدمج الانتقالية؟ الجيش أصرّ أن يظل البرهان (بصفته قائد الجيش ورأس الدولة فعليًا) هو القائد الأعلى خلال عملية الدمج، لكن حميدتي فاجأ الجميع بمطالبة أن يكون الرئيس المدني (الذي سيُعيَّن بموجب اتفاق سياسي جديد) هو القائد الأعلى طوال تلك المدة. كان هذا المقترح يعني ضمنيًا تقليص صلاحيات البرهان العسكرية وربط الجيش بالسلطة المدنية مباشرة، وهو ما رفضه البرهان قطعًا ورأى فيه تجاوزًا لسلطته. بطبيعة الحال، عارض الإسلاميون داخل الجيش أي صيغة تضع قواتهم تحت إمرة مدني أو تدمج الدعم السريع دون تحجيمه، واعتبروا طرح حميدتي تهديدًا لنفوذهم. وهكذا ازدادت خطوط الاستقطاب: حميدتي يقف – كلاميًا على الأقل – في صف مطلب المدنيين بحكومة مدنية وإصلاح أمني تدريجي، مقابل البرهان الذي بات يُنظر إليه كواجهة لتحالف الجيش مع الإسلاميين ورموز النظام السابق (Chatham House, 2022; Al Jazeera Mubasher, 2022).

7. القشة التي قصمت ظهر الشراكة: الاتفاق الإطاري وبند الدمج

بعد الضغوط الدولية والمحلية لاستعادة المسار الانتقالي، انخرط البرهان وحميدتي في مفاوضات مع قوى مدنية جديدة (بعيدة عن قوى الحرية والتغيير الأصلية التي انقلبوا عليها) خلال 2022. أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع "الاتفاق الإطاري" في ديسمبر 2022 بين المكون العسكري (البرهان وحميدتي) وممثلين عن قوى مدنية أبرزها تحالف الحرية والتغيير (المجلس المركزي) وعدد

من الأحزاب. هدف الاتفاق إلى تمهيد الطريق لتشكيل حكومة مدنية انتقالية جديدة. مثّل هذا الاتفاق اعترافًا ضمنيًا من قادة الجيش والدعم السريع بضرورة الشراكة مجددًا مع المدنيين تحت ضغط الواقع. غير أن الاتفاق الإطاري تضمن بندًا صريحًا حول دمج قوات الدعم السريع في الجيش ضمن عملية إصلاح أمني شاملة خلال فترة انتقالية قصيرة يتم بعدها الوصول لجيش مهني واحد. هنا تباينت قراءة البرهان وحميدتي لمضمون الاتفاق:

أولا: موقف البرهان/الجيش: اعتبر الجيش أن الاتفاق يعطيه تفويضًا للمضي قدمًا في دمج الدعم السريع بسرعة، وأكد البرهان في خطاباته أن "الاتفاق الإطاري" يجب أن يعقبه اتفاق تفصيلي يحدد جداول زمنية واضحة للدمج والتحديث الأمني. تسربت معلومات أن قيادة الجيش اقترحت فترة دمج كاملة لا تتجاوز العامين (Chatham House, 2023)، معتبرةً أن الدعم السريع قوة عسكرية وطنية يجب استيعابها سريعًا تحت لواء القوات المسلحة تجنبًا لازدواجية طويلة الأمد. كذلك أصر الجيش أن يكون البرهان هو المشرف والقائد الأعلى لعملية الدمج بوصفه القائد العام الحالي.

ثانيا: موقف حميدتي/الدعم السريع: في المقابل، ماطل حميدتي بعد توقيع الاتفاق الإطاري في تنفيذ بنوده المتعلقة بهيكلة الأمن. بل إنه استخدم الاتفاق كمنصة سياسية لتلميع صورته، حيث صرح علنًا بدعمه للتحول الديمقراطي واعتذاره ضمنيًا عن المشاركة في الانقلاب على المدنيين، وقدم نفسه كحليف للقوى المطالبة بحكم مدني. ولكنه من جهة أخرى رفض مقترح العامين وطرح مدة طويلة تصل إلى 10 سنوات لدمج قواته تدريجيًا. وأكد ضرورة أن تتم العملية تحت مظلة حكومة مدنية ورئيس دولة مدني لضمان الحياد، ملمحًا إلى عدم ثقته بقيادة الجيش الحالية في تنفيذ اندماج عادل. كما طالب بـإعادة هيكلة قيادة القوات المسلحة ذاتها وإبعاد الموالين للنظام السابق منها كشرط لإنجاح الدمج. هذه المطالب اعتبرها الجيش تجاوزًا للخطوط الحمراء، ورفض بشدة جعل الرئيس المدني قائده الأعلى خلال الفترة الانتقالية (Al Jazeera, 2023).

وهكذا، تحول تنفيذ الاتفاق الإطاري إلى ساحة مواجهة سياسية وإعلامية بين البرهان وحميدتي. تبادلت أجهزة الإعلام المحسوبة على كل طرف رسائل مبطنة. الجيش عبر ضباط مقربين حذر من خطر "ميليشيا ضخمة خارج السيطرة" وضرورة دمجها سريعًا حفاظًا على وحدة الدولة. وحميدتي عبر تصريحات مستشاريه تحدث عن ضرورة "تطهير الجيش من الكيزان" (الإسلاميين) قبل دمج الدعم السريع، متهمًا جناحًا داخل الجيش (مقرب من البشير) بالسعي لتخريب الاتفاق الإطاري. في تلك الفترة (مطلع 2023) بدأت مظاهر الاستقطاب الميداني تظهر: حشد الطرفان قواتهما في مواقع استراتيجية. رُصدت تحركات لوحدات كبيرة من الدعم السريع نحو العاصمة الخرطوم ومحيطها، وكذلك نحو مدينة مروي الإستراتيجية في شمال السودان حيث توجد قاعدة جوية مهمة. قابلها الجيش بإعادة انتشار وتحريك دبابات ومدرعات في العاصمة تحسبًا لأي طارئ. تراكمت الشكوك وارتفعت نبرة الخطاب التخويني: الجيش اتهم الدعم السريع بالتخطيط "لانقلاب مُقنَّع" عبر إغراق العاصمة بقواته، والدعم السريع اتهم الجيش بالسعي لتمكين فلول النظام السابق من الحكم مرة أخرى (Reuters, 2023).

وسط هذه الأجواء المشحونة، جرت عدة محاولات وساطة محلية وإقليمية لاحتواء الأزمة بين البرهان وحميدتي ومنع انزلاقها لمواجهة. فعلى المستوى الداخلي، تدخل قادة حركات متمردة موقّعة على اتفاق السلام (مثل مناوي حاكم دارفور وجبريل إبراهيم وزير المالية حينها) للتوسط بين الرجلين. وعلى المستوى الإقليمي، حاولت بعض الدول كالسعودية والإمارات ومصر تقديم مبادرات تهدئة. لكن أيا من تلك المساعي لم ينجح في رأب الصدع؛ فقد كان الخلاف قد وصل مرحلة متقدمة من انعدام الثقة. كل طرف بدا مقتنعًا أن الآخر يبيت نية الغدر والسيطرة الكاملة. وبالفعل، انتهى الأمر بانفجار الوضع عسكريًا في منتصف أبريل 2023.

8. الطريق إلى الحرب: من التوتر إلى المواجهة (فبراير–إبريل 2023)

يمكن تتبع المسار نحو الحرب من خلال سلسلة من التطورات السريعة مطلع عام 2023. في فبراير ومارس 2023، تفاقمت الحرب الكلامية والتحشيد الإعلامي بين الجيش والدعم السريع. في نهاية مارس، وأثناء مفاوضات تفصيلية لصياغة اتفاق نهائي لنقل السلطة، انسحب الجيش من جولة المفاوضات مطالبًا الدعم السريع بالتراجع عن تحركاته العسكرية المريبة. وقبل ذلك بأيام، كان حميدتي قد نشر قوات كبيرة في منطقة مروي الشمالية بالقرب من القاعدة الجوية التي يتواجد بها أيضاً عسكريون مصريون. أثار ذلك حفيظة الجيش الذي اعتبره تهديدًا لمواقع إستراتيجية. وجّه الجيش إنذارًا علنيًا في 13 أبريل 2023 مطالبًا قوات الدعم السريع بإخلاء مروي فورًا والانسحاب إلى ثكناتها الأصلية. تزامن ذلك مع انهيار المحادثات السياسية لتوقيع الاتفاق النهائي التي كان مقررًا توقيعها مطلع أبريل ثم تأجلت بسبب الخلافات.

يوم 15 أبريل 2023 اندلع القتال بشكل مفاجئ في الخرطوم ومروي وعدة مدن أخرى. بدأت الاشتباكات بهجوم لقوات الدعم السريع على مواقع تابعة للجيش أهمها مقر إقامة البرهان في القيادة العامة ومطار الخرطوم الدولي ومطار مروي. وفي غضون ساعات، أعلن كل طرف سيطرته على مرافق حيوية؛ حميدتي زعم أنه سيطر على القصر الجمهوري والمطار، والبرهان نفى مؤكدًا بقاءه في القيادة العامة وقيادته للعمليات. هكذا انزلقت البلاد إلى حرب شاملة بين قوتين عسكريتين كبيرتين. استخدم الجيش سلاح الطيران لقصف مواقع الدعم السريع في العاصمة، بينما انتشرت وحدات الدعم السريع داخل الأحياء السكنية واتخذت مواقع بين المدنيين، مما جعل المواجهات شديدة الضراوة داخل المدن. خلال الأيام الأولى من الحرب، سجلت قوات الدعم السريع تقدمًا في عدة مناطق مستفيدة من عنصر المفاجأة وسرعة حركتها، وسيطرت على أجزاء واسعة من الخرطوم وولايات دارفور وكردفان. وردّ الجيش بشن هجمات مضادة مستعينًا بسلاح الجو وتعزيزات من قواعده المختلفة ومن قوات الاحتياط والحركات المتحالفة معه، ليستعيد تدريجيًا بعض المواقع مع امتداد أمد القتال.

على الصعيد الإنساني، كانت نتائج اندلاع الحرب كارثية. فخلال الأسابيع الأولى فقط، سقط مئات القتلى وآلاف الجرحى من المدنيين بسبب القصف العشوائي والاشتباكات في المناطق المأهولة. وتعطلت الخدمات الأساسية وانقطعت الإمدادات الغذائية عن الملايين. وبحلول منتصف 2023، كان السودان يعيش أكبر كارثة إنسانية في تاريخه الحديث، حيث قدّر عدد النازحين داخل السودان واللاجئين إلى الدول المجاورة بالملايين. وتشير التقديرات أواخر 2023 إلى أن أكثر من 25% من سكان السودان اضطروا لمغادرة ديارهم بسبب القتال، فضلاً عن دمار واسع للبنية التحتية خاصة في العاصمة. هذا المشهد المأساوي هو حصيلة مباشرة لفشل كل جهود التهدئة قبل 15 أبريل 2023، حين تغلب منطق القوة على أي تسوية.

اندلاع الحرب أكد صحة مقولة بات يرددها السودانيون بحسرة: "لا يمكن لبلد أن يحتوي جيشين". فطوال الفترة الانتقالية وما قبلها، عاش السودان حالة "الدولة المزدوجة" التي يوجد فيها جيش نظامي وفي موازاته قوة عسكرية مستقلة الولاء والتسليح. ورغم التحذيرات، لم يتم تدارك هذه الحالة الشاذة حتى تفجرت الصدامات. كما لعبت أدوار الأطراف الإقليمية والدولية دورها في تعميق الانقسام: فمصر مثلاً ظلّت تدعم البرهان والجيش انطلاقًا من حرصها على جيش موحد قوي في السودان وعدم صعود زعامة قبلية مسلحة (كحال حميدتي) تخشى تأثيرها، بينما أقامت الإمارات والسعودية روابط وثيقة مع حميدتي خلال السنوات السابقة عبر الاستفادة من قواته في اليمن وعلاقاته في تجارة الذهب، ما أوحى لحميدتي أنه يحظى بدعم إقليمي قد يسمح له بالمناورة. كذلك يُشار إلى دور مجموعة فاغنر الروسية التي ارتبطت بعقود تعدين الذهب في السودان وكانت تقارير استخبارية قد تحدثت عن دعمها

اللوجستي لقوات الدعم السريع على فترات. هذه التشابكات الخارجية وفرت لكل طرف مصادر دعم وتمويل إضافية وشجّعته على عدم التراجع. والنتيجة أن السودان تحول لساحة صراع نفوذ إقليمي – فمختلف القوى (مصر، الإمارات، السعودية، قطر، تركيا، روسيا، الولايات المتحدة...) لكل منها حسابات ومصالح في من ينتصر وكيف ستتشكل السلطة لاحقًا. هذا التعقيد الدولي صعّب من جهود وقف إطلاق النار أو فرض تسوية حتى الآن.

خلاصة القول: إن الحرب بين البرهان وحميدتي ليست حدثًا معزولًا أو نزوة آنية، بل هي نتاج تاريخ طويل من السياسات العسكرية الخاطئة في السودان التي سمحت بقيام جيوش موازية داخل الدولة. فهم هذا التاريخ بكل منعطفاته – من مليشيات الجنجويد وجرائم دارفور، إلى قانون 2017 الذي شرعن الدعم السريع، مرورًا بتحالف ما بعد 2019 الهش وانقلاب 2021 – ضروري لإدراك أن ما يعانيه السودان اليوم هو أعراض انهيار معادلة تقاسم للسلطة بالقوة فشلت في الاستمرار. لقد حذّر أحد المواطنين السودانيين قبيل اندلاع الحرب قائلاً: "العسكر مفروض يحمي الناس والآن أصبحوا أكبر خطر... لا يوجد بلد لديه جيشان" (Reuters, 2023) – وهذه العبارة تلخص بمرارة جوهر الأزمة. هل من سبيل إلى حلّ يُنهي هذه الحالة المزدوجة؟ يبدو واضحًا أنه ما لم يتم تفكيك البُنى الموازية وإعادة بناء جيش وطني موحد بعقيدة جديدة، ستظل الدولة السودانية مهددة بالتشظي والصراعات بين مراكز القوى المسلحة. لقد دفع السودان ثمناً باهظاً لهذه الأخطاء التاريخية، والحل يبدأ بإدراك جذورها حتى لا تتكرر المأساة.

المراجع:

Al Jazeera .(2020) .Sudan's transition and power struggle analysis .Retrieved from https://www.aljazeera.com

Al Jazeera .(2023) .Rapid Support Forces and internal conflict in Sudan .Retrieved from https://www.aljazeera.com

Al Jazeera Mubasher .(2021) .Political developments in Sudan's transitional period . Retrieved from https://mubasher.aljazeera.net

Al Jazeera Mubasher .(2022) .Statements by Hemedti regarding political transition .Retrieved from https://mubasher.aljazeera.net

Center for Contemporary Arab Studies (CCAS) .(2020) .Militias and state fragmentation in Sudan .Georgetown University. Retrieved from https://ccas.georgetown.edu

Chatham House .(2020) .Sudan's fragile transition and security sector .Retrieved from https://www.chathamhouse.org

Chatham House .(2021) .Power dynamics between SAF and RSF in Sudan .Retrieved from https://www.chathamhouse.org

Chatham House .(2022) .Transition challenges and RSF influence .Retrieved from https://www.chathamhouse.org

Chatham House .(2023) .The struggle for dominance between Burhan and Hemedti . Retrieved from https://www.chathamhouse.org

European Council on Foreign Relations (ECFR) .(2022) .Sudan's political roadmap and international mediation .Retrieved from https://ecfr.eu

European Council on Foreign Relations (ECFR) .(2023) .Regional actors and Sudan's military rivalries .Retrieved from https://ecfr.eu

Global Witness .(2019) .Hemedti's financial networks and control of gold trade in Sudan . Retrieved from https://www.globalwitness.org

Global Witness .(2021) .Rapid Support Forces 'economic power and foreign funding . Retrieved from https://www.globalwitness.org

Reuters .(2019) .Sudanese military ousts President Omar al-Bashir .Retrieved from https://www.reuters.com

Reuters .(2022) .Islamists re-emerge after Sudan coup .Retrieved from https://www.reuters.com

Reuters .(2023) .Burhan and Hemedti power struggle and outbreak of war .Retrieved from https://www.reuters.com

Verfassungsblog .(2020) .Legal and constitutional implications of Sudan's military transition . Retrieved from https://verfassungsblog.de